مؤشـرات مخاطر الحياة وانعكاساتها الاجتماعية في العراق

دراسة ميدانية بالاستناد الى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤

م. حاتم راشد علي

كلية الاداب / جامعة القادسية

ملخص البحث :

يناقش البحث الحالي مؤشرات مخاطر الحياة كما تم رصدها من قبل تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٤) ومن ثم ، يتم التعامل مع هذه المؤشرات بالتطبيق على حالة العراق وما يتراكم فيه من مخاطر أستحكمت بمستوى من التأزم صار عنوانا مرتبطا بالحالة الراهنة ، لم يكتفى برصد هذه المؤشرات ، بل يهدف البحث أيضا ، تحليل انعكاسات هذه المؤشرات من خلال أختيار عينة بواقع (٣٠٠) وحدة تشمل طلاب الجامعة ، لمعرفة نوع المخاطر التي ترصدها هذه الشريحة ، وتمثل مجتمع البحث هنا بمدينة الديوانية في الفرات الأوسط من العراق لتكن مجالا بشريا للبحث .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

مقدمة :

لا يمكن فهم فلسفة الانسان بعيداً عن أحباطاته التاريخية والظرفية (سوسيولوجيا موقف المواجهة) ، بل أن قناعاته تتراكم بفعل حركة الواقع ، ولما كان نموذج الحالة العراقية ، ماثلاً أمامنا وكأنه نموذج مُزمّن ، ينتج بين الحين والحين حُزمّةً من الاشكاليات البنيوية ، فان صياغة الاتجاهات هنا لا يكون بمأمن من هذه الاشكاليات ، لذا عندما نتوجه بأسئلة الى عينة ما ، لابد أن نعرف أن العينة هنا وليدة هذه الأزمات ، ووفقا لذلك نحن بصدد أستنطاق أفراد من ذوي الاعمار الشبابية وممن يتعاطى مع الواقع طوعاً أو كرهاً ، وأردنا بذلك بيان ، مكمن المخاطر لدى هذه الفئة ، فضلا عن فهمها ضمن أرتباطاتها المجتمعية ، وحتى يكون الوصف دقيقاً ومحدداً ، كان ثمّة مؤشرات أُختيرت من مصدرين أساسيين : مؤشرات المخاطر كما يرصدها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ، وعينة المبحوثين التي وقع عليها الاختيار .

إن غياب ادارة المخاطر مؤسسياً في العراق ، يجعل الأفراد ضمن سياق التعامل معها بطرق بدئية وأكثر نكوصية ، مما يحيلهم الى أدوات غير فاعلة البتة ، وفي الأمر هنا أشكاليتين مدمرتين ، الأولى منهما ، أن الموقف الذي دُفعّ فيه الأفراد نحو النكوص يتيح الفرصة نحو صياغة اتجاهاتهم الفكرية داخل أطر مجتمعية تقليدية ، من قبيل ما أشار اليه ماكس فيبر حول التنظيمات ما قبل الحداثة (العشيرة والكارزميات) ، ومن ثم ، تكون المبررات للتعامل مع المخاطر كالعنف والحروب والندرة الاقتصادية المقصودة وسوء فاعلية المؤسسات التعليمية ، ذات صياغات انفعالية وعنفية وفوضوية . أما الأشكالية الثانية ، فأنها تبدو وليدة الأشكالية الأولى ، وهي أن تعاطي الأفراد مع مقولات الحداثة الكبرى ، كالدولة والحقوق العامة والسلوك العقلاني تكون بمدى ما تخدم مقولات الأشكالية الأولى من عشيرة والجماعات المنقادة لكارزميات طائفية أو أثنية .

لا يُكتفّى هنا بوصف المخاطر كما وردت في تقرير التنمية البشرية ، بل وهو مطلب السوسيولوجيا ، نعمد الى تفسير مؤشرات المخاطر ، بما يقارب واقع المبحوثين من أشكاليات عدة ، فضلا الى تفسير كيفية تعاطي المبحوثين مع هذه المؤشرات . ومبدئيا ، ثمة سلب وايجاب في هذا التعاطي ، نحاول رصدهما ، ويمكننا الأفتراض هنا ، أن التعاطي مع المخاطر يكون في أغلبه سلباً ، وهذا ما يبان لاحقاً ضمن المعطيات المسحية ، الى جانب رصد وتفسير مخرجات التعاطي مع المخاطر . وثمة جزئية هنا ، يبدو ايرادها ملحاً ، وهي أن ثمة حالات من التعاطي مع المخاطر وادارته تكون مبررة ، لكنها غير ممأسسة كالعنف مقابل أدارة العنف ، فضلا عن أدوات مواجهة المخاطر ، لا سيّما الفئات العمرية وما يترتب من هدر للهبة الديموغرافية .

المبحث الاول

العناصر الاساسية للموضوع

أولا : مشكلة البحث

يرتبط منشأ المخاطر بمصادر بنيوية أو هيكلية ، تأخذ أبعاداً ومستوياتٍ من الحرمان الاجتماعي العام ، وهذا وصفُ تؤشرهُ تقارير التنمية البشرية في العالم النامي . إذ أتضح بعد قراءة المعطيات أن ثمة مخاطر

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

مستحكمة وشاملة تجعل قدرة الافراد منخفضة في التعرف بشؤونهم ، وتضعف من ثم أسس المجتمع([1]). واذا أردنا إحالة هذا الوصف الى ظرف العراق ، فان المخاطر بمستوياتها المتعددة من فقر ونزاعات مسلحة وصراعات الهوية والعنف المستحكم وغيرها ، كلها تقيّد حرية الفرد او شرائح متنوعة في المجتمع .

إن رصد مؤشرات المخاطر في العراق كثيرة ويمتد أثرها الى مختلف فئات المجتمع ، وأستدراكا للموقف الاجتماعي العام ، تنبري أقصوصة مؤلمة ، تروي حجم الضحايا من فئة الشباب حصرا ، في النزاعات والحروب المستمرة ضد تنظيمات التطرف المختلفة ، ومن هذه اللفتة العاجلة ، نود هنا، ان نستقرئ مؤشرات المخاطر كما يدركها الشباب في العراق . ومن حيث المبدأ تم افتراض عدد من المؤشرات كما يلي : (مؤشر داعش ، مؤشر التنظيمات المسلحة ، مؤشر الفقر ، مؤشر الفساد المالي ، مؤشر التقشف الاقتصادي ، مؤشر أزمة التعايش ، مؤشرات أخرى) . ونحاول في هذه الدراسة تحليل تلك المؤشرات بالاستناد الى مصدرين أساسيين (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ والمسح الاجتماعي لعينة من الافراد) ، ولا يُكتفى هنا بوصف المؤشرات فقط ، انما نحاول فهم انعكاساتها على مستويات عدة يدركها الافراد الشباب ، لا سيما شعورهم بالمخاطر التي تنتظرهم ، سواء ما يتعلق منها بالعمل او الوظيفة ، ووفقا للملاحظات البسيطة ، فان هذه الفئة تعاني قصورا واضحا يبعدها عن سلم التمكين الاجتماعي . الى جانب ذلك ، فان تلك الفئة تهرب من المخاطر التي تعوقهم لتجد ذواتها ضمن خيارات الصراعات المذهبية والدينية ، فضلا عن كونها تصبح رهن الاستقطابات الحزبية (المسلحة) وتغدو من ثم غارقة في التجنيد النفسي والجسدي في الصراعات العنفية .

ثانيا : تساؤلات البحث

بعد أن تم تحديد أهداف البحث يجيء الحديث عن تساؤلات البحث وهي كما يلي :

- كيف ينظر المبحوثون (الشباب) الى حالة المخاطر ؟ وما هي المؤشرات التي تمثل مخاطر تهددهم ؟
- ماهي علاقة المخاطر بخيارات المبحوثين في الحياة ؟

ما هي طبيعة الآليات أو البدائل التي يتعاطى معها الافراد حيال المخاطر التي تهددهم ؟

هل ثمة أفق حافزي أو أصلاحي لدى المبحوثين حيال المخاطر في البلاد ؟

ثالثا : أهمية الدراسة

ليس هنالك من ضرورة لانكار أهمية شريحة واسعة تتمثل بالشباب ، والعراق بلدُ مهدد بان ينضب شبابه بسبب المخاطر العديدة التي تحيط بهم ، ويمكن هنا الاستناد الى الشواهد العينية المباشرة التي نراها نحن كعراقيين ، لا سيما مجازر (سبايكر) ومجازر الابادة الجماعية التي تقوم بها جماعات التطرف . الى جانب ذلك تندر او تكاد تنعدم مشاريع التنمية لاحتواء الشباب وتزداد الخطورة عندما نشاهد انحلال المؤسسات الرسمية وافراغها من اليات استيعاب الشباب . بعدئذ ، يتضح ان أي مشروع للنهوض بالشباب ، لايمكن له التحقق ، الا اذا عرفنا ان جملة من المخاطر تحدق بهم ، ومن ثم فهي بحاجة الى اصلاح مجتمعي ورسمي كبير ، يعالج مكامن المخاطر التي تتمثل في الفقر المؤسساتي الرسمي نحو

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

استيعاب هذه الشريحة المهددة . من هنا ، تبدو الاهمية واضحة في الوقوف عند المخاطر ومعرفة مستوى قياسها كما يدركها الشباب .

رابعا : أهداف الدراسة

١. التعرف الى مؤشرات مخاطر الحياة كما يؤشرها المبحوثين من خلال (مؤشر داعش ، مؤشر الفساد المالي ، مؤشر التقشف الاقتصادي) .
٢. التعرف الى علاقة مؤشرات مخاطر الحياة كما يدركها المبحوثين من خلال (مخاطر بعد التخرج ، تدني المستوى العلمي ، الاستقطاب الحزبي للشباب ، تجنيد الشباب ، بديل الهجرة) .
٣. التعرف الى مقترحات المبحوثين حيال تخفيف حدة المخاطر في البلاد .

خامسا : مفاهيم ومصطلحات البحث الأساسية

مفهوم المخاطر أو المخاطرة The Risk

بداية ، يرتبط مفهوم المخاطر أو المخاطرة بصياغاته المنهجية والاجرائية بعالم الاجتماع (أولريش بيك) ، وهو على يده وضعنا أمام تصور جديد يتعلق بفهم المخاطر ضمن علاقتها السببية ، باقتصاديات العالم المتحضر ، والأكثر ضرراً في الوقت ذاته ، ومعنى ذلك ، أن التقدم الهائل للصناعات ، لم يكن ذات نتائج تقدمية فحسب ، انما أحال حياتنا ، الى قلق وخوف يتملكانا كلما أحسسنا بخطورة التلوث ومضاعفات ذلك ، عندئذ ، لا يصح الحديث فقط عن مجتمع (طبقات) وصراعات اجتماعية فحسب ، بل الحديث يصح أيضا حول مجتمع تتوزع فيه ومن خلاله أشكالا من المخاطر التي تهدد وجودنا ، وهذا ما نفهمه على الأقل من أشارات (بيك) الى مخاطر التلوث ومخاطر البيئة بذاتها ولذاتها[٢]. اللافت للمعنى الذي أعطاه أولريش بيك لمفهوم المخاطر يتعدى الفهم السوسيولوجي القريب أو الملاحظ ، اذ أُعتيد على فهم المعطيات ضمن ظروفها الاجتماعية ، لكن بيك يعبر ذلك المعنى ، ليوصلنا الى معنى يتجاوز الحاضر ، وينذر بتحديات المستقبل . عموما يمكننا هنا ، أن نضيف معنىً أخر لمفهوم المخاطر ، وهو ما ينسحب الى مجالات التعليم ، وما يحيط به من مخاطر واضحة تتعدى عنصرا واحدا أو أثنين من المنظومة التعليمية ، بل التعليم كله هنا يفهم بوصفه (متأزم) ، وبالتالي هنا ، ثمة ما يطرح مفهوم متناقض وهو أدارة المخاطر ، والتعاطي معها على أساس فهمها وأدارتها ضمن سياقات عمل تتجاوز أنعكاساتها السلبية[٣]. إن ثمة تفريق يورد في سياق الحديث عن المخاطر والمخاطرة ، فالمخاطر ، حالة سلبية ، وشيء يتهدد الانسان والمجتمع ، أما المخاطرة ، حالة يعمد اليها الانسان او الجماعة لأجل تفادي وقوع أي ضرر وهذا ما يعبر عنه بالتدابير الاحترازية ، وكما هو متعارف عليه عند المختصصون في الاقتصاد عندما يطرح مفهوم أدارة المخاطرات أو المخاطرة المالية[٤]. عندئذ ، نفهم أن للمخاطر مستوياتٍ عدة ، وهي كما تبدو اجرائيا ، حالات من الظروف العامة المتمثلة بحالة العراق تحديداً ، تتوزع الى فقر واضح ، وعنف أو نزاعات مستحكمة ، الى جانب تقشف أقتصادي أضراره واضحة على شرائح (الطبقة المتوسطة) ، فضلا عن أنعدام الرؤية نحو المستقبل وقبله الحاضر لدى فئة واسعة من المجتمع الا وهي (الشباب) ، وهنا تبدو عملية أدراك المخاطر من وجهة نظر الاخير ، حالة

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

سلبية يُتلمّس منها مؤشرات أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها من المؤشرات ، سيّما أنها تتعلق بدافعية ومعنى ما يقوم به الشباب ، عند مرحلة الدراسة الجامعية ، مثال ما يتعلق بالمستوى العلمي للشباب الى جانب تغيير (خطير) نحو بدائل يلجأ اليها الشباب لتعويض ما فاتهم ، على الأقل ما يُلمّس لديهم من رغبة واضحة لتفضيل الانتماءات الجماعية بعناوينها التقليدية .

المبحث الثاني : مؤشرات مخاطر الحياة حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤

إن قياس التعرض الى المخاطر ، يحتاج الى مؤشرات محلية أكثر منها عالمية ، واذا ماأردنا قياس المخاطر في العراق فأن ثمة صعوبات واضحة تقف ربما حائلاً في فهم المؤشرات واحالتها الى الاستنتاج ، لكن مع ذلك فان ثمة مؤشرات يمكن رصدها من الناحية الوصفية(٥). وفي أحايين أخرى (احصائيا) ، لاسيما في بعض الدراسات التي رصدت بعض المؤشرات على الحالة الاقتصادية والامنية والسياسية . وعموما فان قياس المؤشرات من وجهة نظر شريحة معينة وهي (الشباب) سنجعلها امام واقع (مُشّكل) وحالة يمكن وصفها بـ (المأزومة) ، وهذا أمر لا ينكره أحد ، اذا ما أريد معاينة الحالة الاجتماعية في العراق . فهي تبدو وبصورة واضحة مليئة بالازمات البنيوية ، وهي تلقي بظلالها على كافة شرائح المجتمع .

واذا ما أردنا البدء بمؤشر الفقر (الحالة الاقتصادية) ، فهو أحد المخاطر التي أولتها كافة التقارير المعنية بالتنمية البشرية أهتماما واضحاً(٦). وفي العراق يبدو قياس الفقر أمراً غير واضح ، فضلا عن تحديد الشرائح التي تعانية ، وما هو مقدار الدخل (مقاس بالدولار) كما هو متعارف عالميا . ووفقا لقانون الرعاية الاجتماعية ، فقد عرف الاسرة ذات الدخل الواطء : (الاسرة التي يقل دخلها الشهري عن الحد الادنى لأجر العامل غير الماهر بواقع (١٠-١٥) الف دينار لعامل البناء ، بقياس عالمي يبلغ (٨-١٠) دولارات تقريبا . أما الاسرة التي لا تملك دخلا مستمراً ، فهي أسرة معدومة الدخل(٧). ومع ذلك ، المؤشر هنا لا يؤكد خط الفقر في العراق ، اذا ما عرفنا أن الظروف تتغير بطريقة مفاجئة ، والمستوى الاقتصادي للشرائح غير ثابت عموما ، فضلا عما يعانيه العراق اليوم ، من أزمة اقتصادية لا تتيح إمكانية واضحة لقياس الفقر . يضاف الى ذلك ، ان ثمة شريحة تعرف بـ(الطبقة المتوسطة) ، مهددة في الوقوع ضمن مستوى الفقر ، سيما بعد مخرجات الازمة الاقتصادية ، التي تستدعي من جملة ما تستدعيه اجراءات تقشفية ، قد تودي باعادة النظر في امتيازات ومرتبات الشريحة المتوسطة .

ينضاف لمؤشر الفقر ، مؤشرات أخرى لا تقل أهمية وضررا في ابعاد الفرد عن دوره في المجتمع ، فضلا عن صياغة رؤيته التشاؤمية ، التي تراكمت اثناء قياس ردة فعله (التواصلية الهشة) عندما يرتبط بالمؤسسة الرسمية وباشكالها المتنوعة ، وهذا يؤشر على خلل أصاب النظام القيمي ، لما تراكم من مشكلات أضرت بالبنية الاجتماعية ، وجعلت من مستوياتها الثقافية او الاقتصادية أو الاجتماعية حواجز داخل البناء تحول بين الفرد وطموحاته ، وهذا يعني ، أن ثمة انكساراً واضحاً يستشعره الانسان

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

العراقي ، عندما يطلب منه العطاء في المجالات المؤسسية(٨). قد يتمأشر حول هذه الفقرة ، حالات واضحة لدى الشباب في العراق ، فثمة تراجعا بيّن المعالم في مخرجات التعليم ، لا سيما الناحية العلمية / المعرفية . وقد يبدو ان من خيارات تعويض ما تم فقده داخل الأطر المؤسسية ، قد يضع الشباب ضمن خيارات غير رسمية ، وهي بلغة فيبر (Weber) لا عقلانية ، أو تنظيمات تقليدية ، ولعل الاستقطابات الحزبية أحد تلك البدائل(٩). فثمة رغبة واسعة لدى الشباب في الانضمام للتنظيمات الحزبية أو الحركات ذات الطابع المسلح ، أملاً في الحصول على أمتيازات معينة . وهذه الحالة تفسر الى أي حد يتقارب أو/ يتباعد الشعور بالولاء عن الشعور بالانتماء . إذ يكون الفرد هنا ، انتمائيا أكثر منه ولائيا ، بمعنى أن الفرد لا يجعل من قاعدة الحقوق والواجبات (Rights And Duties) أساسا لعلاقاته مع المؤسسات الرسمية ، بل يستعيض بدلا عنها بمؤسسات غير رسمية ، أو عرفية ، وهنا يصبح إطار المجتمع ، موقف مواجهة لا نتماءات الفرد التقليدية ، وليس موقفا تفاعليا يوازن بين الحاجة للولاء والحاجة للانتماء عند الفرد(١٠). وهذا يفسر الى حد كبير ، ضعف مفهوم الدولة في العقلية العراقية الراهنة ، ومن ثم ، اشكالية واضحة في العلاقات الترابطية بين الاجتماعي والسياسي ، ونظام عمل تلك العلاقات. وهنا يمكن تأكيد عنصر الاشكالية من جديد ، اذا ما عرفنا ان عنصر المقبولية (Legitimacy) أو ما يعرف بالشرعية أمر مشكوك في إقراره(١١). قد لا يتوقف خيار الفرد عند الانتقال الى مرحلة الانتماء للتنظيمات (الحزبية) ، وانما يعمل جاهداً نحو استرضاء هذه التنظيمات الى حد كما نشهد اليوم تجنيد الشاب ضمن (الحزب / السياسي / الجماعة / الطائفة) ، كل تلك المقولات أحتوت الشباب ضمن سياقاتها . قد لا ينكر أحد ما لهذه الحالة من مخرجات مدمّرة ، رأينا من خلالها حجم الضحايا ، لا سيّما ما عرف بحادثة (سبايكر) وحوادث متتالية ، خلفت الالاف من الشباب وبين أيدينا تكراراً واضحاً يبين الاعداد الهائلة من الضحايا توزعت بين أكثر من محافظة . وقد بلغ عدد ضحايا مجزرة قاعدة سبايكر حسب وزارة الصحة العراقية حوالي (١٩٠٧) وتحتل محافظة ذي قار وبابل المركز الاول.

رقم	المحافظة	عدد الضحايا
1	محافظة ذي قار	383
2	محافظة بابل	382
3	محافظة بغداد	292
4	محافظة الديوانية	252
5	محافظة كربلاء	132
6	محافظة ديالى	119
7	محافظة النجف	99
8	محافظة المثنى	86
9	محافظة واسط	80
10	محافظة صلاح الدين	26
11	محافظة كركوك	17
12	محافظة ميسان	16
13	محافظة البصرة	10
14	محافظة اربيل	7
15	محافظة الأنبار	2

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9_%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B1?action=edit

ويبدو واضحاً ، أن قياس المخاطر لا يقف عند حد المستوى الاقتصادي ، وانما يتعداه مقدما لنا أوجه أخرى أكثر تدميراً لحياة الانسان ، لا سيما النزاعات المسلحة وجماعات التطرف المتمثلة بـ(داعش) . ووفقا لتقرير التنمية البشرية ، فان النزاعات المسلحة وجماعات التطرف ، أحدى مؤشرات المخاطر ، وضمن سؤال طرحه التقرير مفاده: (مَنْ هم المعرضون ؟ ، لأي مخاطر ؟ ، لماذا ؟) يقدم التقرير هنا تفصيلا بيانيا لهذا السؤال وهو كما يلي:

جدول يبين التعرض للمخاطر بالاستناد الى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤*

المعرضون للمخاطر	انواع المخاطر	الاسباب
الفقراء ، العاملون ، المستبعدون اجتماعيا	الصدمات الاقتصادية	امكانات محدودة
المرأة والاعاقة ، المهاجرون،الاقليات، الاطفال ، المسنون ، الشباب	الكوارث الطبيعية	الموقع الاجتماعي ،المراحل الحساسة من دورة الحياة
المجتمع ككل	النزاعات وجماعات التطر ف	ضعف التماسك الاجتماعي ، المؤسسات غير المسؤولة ، ضعف مقومات الحكم

*الجدول تم تصميمه بتصرف الباحث

يفهم من الجدول أعلاه ، وكما جاء على لسان القائمين على التقرير ، أن التنمية البشرية ، تعني توسيع الخيارات ، والنقيض من ذلك ، عندما تنشأ المخاطر ، فهي تعني ببساطة تقييد الخيارات(١٢). عندئذ يكون التعامل مع هذه الخاطر الهاجس الاول للفرد ، بل يتأكد هاجسه عندما تستحكم هذه المخاطر في البنية الاجتماعية ويتقادم الزمن عليها دون تجاوزها . وهنا ينبري مؤشر أخر ، لا يقل خطورة عن المؤشرات السالفة الذكر ، الا وهو الهجرة . ففي تقرير التنمية البشرية تبين أن عدد الافراد النازحين بسبب العنف والصراع ازداد بشكل خطير ، وأخذ مستويين ، الاول ، يتمثل بالنزوح الداخلي ، أي داخل البلد ، ففي عام (٢٠٠٩) بلغ عدد النازحين داخليا نحو (٢٦) مليون ، منهم (٤,٩) مليون في السودان و (٢,٨) مليون في العراق و (١٤) مليون في جمهورية الكونغو الديموقراطية(١٣).اما المستوى الثاني ، الهجرة الخارجية ، وقد هذا النوع من الهجرة الانطباع الواضح نحو هجرة اعداد كبيرة من الشباب الى البلاد الاوربية . ويبدو واضحا ، أن خيار الهجرة خيار انساني ، يعبر عن رغبة الاشخاص الشباب حصرا في اختيار أين وكيف يعيشون(١٤). وبالمجمل فان هجرة الشباب سواء من العراق أو بلدان اخرى باتجاه البلدان الاوربية ، انما يعطي لنا تصورا عن حجم الخلل البنيوي المتمثل بالعنف والنزاعات وتنامي حركات التطرف ، فضلا عن الاسباب الاخرى ذات الطابع المعيشي والخدمي . وقد عبر عن هذه الاسباب ، بمفهوم ما يعرف (دليل التنمية البشرية المنخفض HDI) ويعاكسه (دليل التنمية البشرية المرتفع HDI) ، وواضح من هذا المفهوم أن بلدان الاصل ، سواء المتمثلة بالعراق أو سوريا أو غيرها ، يسود فيها دليل تنمية بشرية منخفض جداً ، أو لا يكاد موجود بسبب الهزات العنيفة التي يتعرض لها الافراد باستمرار ، مما يكون ذلك دافعا نحو طلب اللجوء الى البلدان الاوربية التي تتمتع بدليل تنمية بشرية مرتفع .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

شكل رقم (١) يوضح العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة (التصميم بتصرف الباحث) بالاستناد الى تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٤)

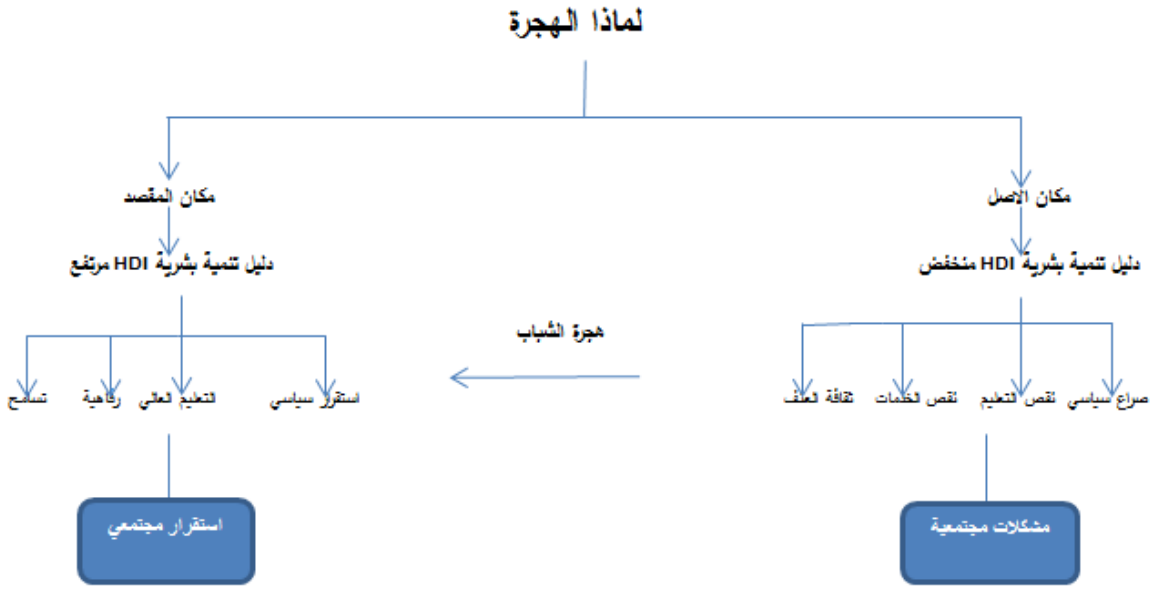

إن ظاهرة الهجرة في الأونة الاخيرة ، لا تمثل قطبا جندريا واحداً ، بل نصيب المرأة يسجل في هذه الظاهرة ، اذ هي الاخرى ، ضحية النظام ، أو بمعنى أدق اللانظام المجتمعي في العراق وغيره من البلدان المشابهة ، صارت عرضة لخيارات الحياة القاسية لعل أبشعها تجارة الجنس(١٥). وبالتالي تبقى ضمن خيارات اللامن الانساني بشكل عام(١٦). وواضح من عرض ابرز المؤشرات السابقة ، أن الازمة الجوهرية تكمن في بنية المجتمعات (الحربية) وعملية اخضاعها باستمرار الى الصراع المفرط يعود الى تضارب مختلف القيم ، سواء قيم اقتصادية (مصالح) أو قيم سياسية (صراع السلطة) أو حتى قيم ثقافية (خلل التعايش بين الجماعات)(١٧). ربما تحال القيم الاخيرة لما يحصل من اختلاف على المصالح الاقتصادية والسياسية . بالمجمل يمكن القول : ان تلك القيم تقدم خيارات ضيقة أمام الشباب ، ولا تدع مجالاً رحباً لوضع طموحاتهم موضع الاشباع ، لذا يكون الشباب أكثر حركة واحساساً في التعاطي مع جملة المخاطر التي أتينا على بيانها . ولعل تعاطي الشباب هنا ، لا يأخذ مأخذ الفاعلية ، فالسبب والنتيجة هنا ، ليسا متناغمين ، وبالتالي ، فان الشباب يكون أكثر عرضة للمخاطر ، ومهدد في أي موقف (اجتماعي) عنيف يتجاذبه ذلك الموقف ، محولاً منه أداءً سلبية أكثر منها ايجابية . وعندئذ ، لا يمكن الحديث في مجتمعاتنا عن ذات فاعلة ، تحرك الأحداث ، لا الأحداث تحركها وهذا ما يفسر الى أي حد نفتقد لأي معنى للاستقلال ، كما يفسر الى أي حد ننقاد للتنظيمات الاجتماعية المغلقة(١٨).

المبحث الرابع : الخطوات المنهجية للبحث

أولاً: نوع البحث ومنهجه

يعد البحث وصفياً، بمعنى انه يهدف الى تقرير خصائص الظاهرة وتحديدها تحديداً كمياً. وقد تطلب استخدام منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method، الذي يعني الدراسة العلمية لظروف المجتمع(١٩).

ثانياً: مجالات البحث

- المجال المكاني: حدد الباحث جامعة القادسية مكانا للدراسة.
- المجال الزماني: وامتد من ٢٠١٦/١٢/١٠ لغاية ٢٠١٧/١/١٠.
- المجال البشري: يشتمل المجال البشري على طلاب جامعة القادسية بعد حصر اعدادهم من خلال الاستعانة بالاحصائيات المتوفرة بين ايدينا للعام (٢٠١٤-٢٠١٥)، فكانت وحدة التحليل، الطالب الجامعي.

ثالثاً: ادوات جمع البيانات

اعتمد الباحث الاستبيان Questionnaire لجمع البيانات، لذا قام بتصميم استمارة استبيان خاصة لهذا الغرض، وقد اشتملت مجموعة من الاسئلة تركزت لبيان آلية الرد المجتمعي المتمثلة برعب الافراد تجاه سلوك العنف المتداول في وسائل الاعلام.

رابعاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث، بطلبة جامعة القادسية، البالغ عددهم (١٧٣٣٩)، اذ تم الحصول على الارقام من دائرة الاحصاء والتخطيط في الجامعة، وهي احصاءات تقديرية لعام٢٠١٤-٢٠١٥، هذا، وقد تم توزيع الاستمارات لـ (٣٠٠) مبحوثاً، موزعة الى الطلاب الذكور والطلاب الاناث ، بنسبة بلغت (٥١,٤%) للاناث و (٤٨,٦%) للذكور، كما يتضح في جدول (١).

جدول رقم (١)يوضح توزيع العينة

الكلية	ذكور	اناث	المجموع	العينة المسحوبة
القانون	٦٢٧	٣٧٥	١٠٠٢	١٧
فنون جميلة	١٧	٥٩	٧٦	٢
العلوم	٣٣٢	٣٧٩	٧١١	١٣
الصيدلة	٨٧	١٥٦	٢٤٣	٤
تربية بدنية	٥٦٣	١١٧	٦٨٠	١٢
الآداب	١٥٠١	١٦٨١	٣١٨٢	٥٥
الاثار	٨٢	٤٨	١٣٠	٣
تربية بنات	-	٦٠٤	٦٠٤	١٠
الزراعة	٤٢٣	٢٨٤	٧٠٧	١٢
الهندسة	٢١٩	٣٨٦	٦٠٥	١٠
تقنيات احصائية	٣٦	٦٣	٩٩	٢
طب بيطري	١٥٣	١٠٢	٢٥٥	٥
تمريض	١٠٦	٢٠١	٣٠٧	٥
الادارة والاقتصاد	١٣٦٠	٧٠٩	٢٠٦٩	٣٥
علوم الحاسوب	٤٢٥	٤١١	٨٣٦	١٤
تربية	٢١٨٢	٢٧٨٢	٤٩٦٤	٨٥
طب اسنان	٥٣	٨٥	١٣٨	٤
طب	٣٢٥	٤٠٦	٧٣١	١٢

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

هذا ، وللضرورة التحليلية ، لجأنا الى تصنيف عينة البحث حسب النوع الاجتماعي ، واللافت للنظر ، أن التفوق الاحصائي يميل لصالح فئة الاناث الطالبات بواقع (٥١,٤%) ، وفيما يلي جدول يوضح المطلب:

جدول رقم (٢) يوضح عينة البحث حسب الجنس

العينة	العدد	%
اناث	١٥٤	٥١,٤
ذكور	١٤٦	٤٨,٦
المجموع	٣٠٠	١٠٠

خامساً: الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث

تم استخدام مجموعة من الوسائل الاحصائية لغرض جمع وتصنيف المعطيات الرقمية وتحويلها الى حالة يمكن ادراكها، الى جانب اعانة الباحث في الخروج باستنتاجات واختبارات ذات صلة مباشرة بموضوع البحث وفيما يلي عرض لهذه الوسائل:

قانون النسبة المئوية: $\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$

قانون الوسط الحسابي([٢٠]): $\text{سَ} = \frac{\text{مج س ك}}{\text{مج ك}}$

قانون الانحراف المعياري([٢١]): $\text{ع} = \frac{\text{مج ح}^{٢}\text{ ك}}{\text{مج ك}}$

قانون التسلسل المرتبي (الوزن الرياضي): الوزن الرياضي (النسبي) = $\frac{\text{فقرة تكرارا كل}}{\text{عدد المبحوثين}}$

المبحث الرابع : عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

المحور الأول : عرض وتحليل البيانات الاولية

فيما يلي نعرض محاور التحليل لوحدات العينة ، بدءً بالمؤشرات الاولية لافراد العينة ، وهي كما معلوم خصائص فردية واجتماعية ، نرمي من احصائها ، بيان علاقتها باجابات المبحوثين لاحقا ، لا سيما عندما يرتبط الحال بظروف الفرد سواء من الناحية الزواجية ، او الناحية الاقتصادية ، وعلاقة ذلك بقرارات الفرد المصيرية ، خاصة ما يتعلق بموقفه من أحدى البدائل المطروحة أمامه ، والتي لا تخلو من مخاطرة .

جدول رقم (٣) يوضح التوزيع النسبي لخصائص العينة

العمر	العدد	%	الجنس	العدد	%	عائدية السكن	العدد	%
٢٠-٢٢	١٥٢	٥٠,٦	ذكر	١٤٦	٤٨,٦	ملك	١٥٣	٥١
٢٣-٢٥	١٣٦	٤٥,٣	انثى	١٥٤	٥١,٤	ايجار	٤٧	١٥,٦
٢٦فأكثر	١٢	٤	المجموع	٣٠٠	١٠٠	مشترك	٦١	٢٠,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠	الحالة الاقتصادية	العدد	%	تجاوز	٣٩	١٣,١
الحالة	العدد	%	منخفضة جدا	٢٢	٧,٤	المجموع	٣٠٠	١٠٠

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

الاجتماعية				متدن				
متزوج	٨٣	٢٧,٦	منخفضة		٨٣	٢٧,٦	محل الاقامة	العدد	%
أعزب	١٦,٦	٥٥,٤	متوسطة	وسط	١٥٦	٥٢	حضر	١٩٢	٦٤
مطلق	٤١	١٣,٦	مرتفعة جدا		٨	٢,٦	ريف	١٠٨	٣٦
منفصل	١٠	٣,٤	مرتفعة	عالٍ	٣١	١٠,٤	المجموع	٣٠٠	١٠٠
المجموع	٣٠٠	١٠٠	المجموع		٣٠٠	١٠٠			

الوسط الحسابي للاعمار(٢٢,٥%) وبانحراف معياري بلغ (٨,٥%)

تكشف البيانات المعروضة في الجدول رقم (٣) خصائص وحدات العينة . اذ تبين ان التوزيع العمري يتراوح بين ثلاث فئات أساسية ، وهي تعبر عن مستوى الاعمار للصفوف المنتهية في كليات جامعة القادسية بدءاً بالفئة العمرية الواقعة ما بين (٢٠-٢٢) فبلغت نسبتها أكثر من (٥٠%) من العينة ، تليها الفئة العمرية ما بين (٢٣-٢٥) البالغ عددها (١٣٦) مبحوثا من الذكور والاناث بواقع (٤٥,٣%) من العينة . كما يبين الجدول أن ما نسبته (٥١,٤%) من العينة يمثلون الاناث في حين بلغ الذكور أكثر من (٤٨%) من العينة . والأمر هنا يحكي عن تفوق كمي للطلاب الاناث في جامعة القادسية بكلياتها المتنوعة([٢٢]). كما يبين الجدول عائدية المسكن للمبحوثين من الذكور والاناث ، اذ أتضح أن نصف العينة بواقع (٥١%) يسكنون في دَورٍ مملوكة في حين أشار نحو (٢٠,٣%) من العينة أنهم يسكنون في بيوت مشتركة ، بمعنى أنهم يتجاورون جنبا الى جنب مع الجد والجدة والاعمام في بيت واحد . بينما أشار أكثر من (١٥%) من العينة الى السكن في بيوت مؤجرة تليها (١٣%) من العينة ممن يسكنون في بيوت عشوائية . واذا ما نظرنا للنسبة المتجمعة البالغة (٢٨%) من أصحاب البيوت المؤجرة والعشوائية فانها تؤشر عن مستوى اقتصادي متدنٍ قياساً مع أصحاب البيوت المملوكة البالغ عددهم (٥١%) من العينة . كما يبين الجدول أن الحالة الاجتماعية للمبحوثين تميل أكثر ما تميل الى فئة الشباب العزاب بواقع (٥٥,٤%) من العينة تليها نسبة (٢٧,٦%) من الشباب المتزوجين في حين سجل ما نسبته (١٣,٦%) من الشباب المطلق ، وجاء بالمرتبة الاخيرة ما نسبته (٣,٤%) من الشباب المنفصل . هذا وتؤشر المعطيات أن نسبة لا بأس بها من الشباب الجامعي قد دخلوا مرحلة الزواج فعلاً ، اذا ما جمعنا الحالات الثلاث (متزوج ، مطلق ، منفصل) لتشكل أكثر من (٤٣%) من العينة ، الا ان جزئيات الحالة الاجتماعية لهذه النسبة تتفرق مكونة ثلاث حالات متباينة في وضعها الاجتماعي ولاسباب عديدة لا يسع المجال لذكرها . ويتضح من عرض البيانات أعلاه ، أن الحالة الاقتصادية للمبحوثين تتباين وفقا للمستويات المطروحة ، وتشكل أعلى نسبة عند الذين أشروا المستوى الاقتصادي المتوسط بواقع (٥٢%) من العينة ، بينما أشار ما نسبته (٢٧,٦%) الى المستوى الاقتصادي المنخفض ، في حين أشار ما نسبته (١٠,٤%) الى المستوى الاقتصادي المرتفع من العينة يليها ما نسبته (٧,٤%) من المبحوثين الذين يقعون ضمن المستوى الاقتصادي المنخفض جداً في جاء في

المستوى الاخير ما نسبته (٢,٦%) من المبحوثين ضمن المستوى الاقتصادي المرتفع جداً . ويتضح هنا أن نسبة تبلغ النصف بواقع (٥٢%) من العينة بمستوى أقتصادي متوسط وهو على العموم مؤشر حسن ، لكن هذا لا يلغي المستوى الاقتصادي المتدنٍ الذي يشكل (٣٥%) من العينة ، أضف الى ذلك أن المستوى الاقتصادي المتوسط لافراد العينة مرهون بالظروف الاقتصادية للبلد عموماً ، واذا أخذنا المحاذير الاقتصادية حول الازمة المالية ، فمن الممكن أن تهدد أصحاب المستويات الاقتصادية المتوسطة وتجعلهم ضمن خانة المخاطر. اخيراً ، يشير الجدول الى محل اقامة المبحوثين التي تباينت بين حالة الحضر وحالة الريف ، اذ أشار المبحوثون نحو (٦٤%) الى محل اقامتهم في المناطق الحضرية ، في حين أشار نحو (٣٦%) من المبحوثين الى محل أقامتهم في المناطق الحضرية .

المحور الثاني : عرض وتحليل بيانات مؤشرات مخاطر الحياة

لا شك ، أن الانطباعات الراسخة في الاذهان لدى المبحوثين ، ليست وليدة عمليات بايلوجية أو نفسية صرفة وانما لها ما يبررها من الناحية الاجتماعية ، وبالتالي ، فأن هذه الانطباعات نتاج وتراكم اجتماعيين. ولهذا فأن توجية سؤال الى المبحوثين حيال أهتمامهم بالقضايا الاجتماعية والسياسية في البلاد له أرتباط وثيق بما يحصل في البلاد من اشكاليات استثنائية . وبناءً على ذلك فقد أظهر نحو (٦٠%) من العينة تقريبا أهتمامهم بالقضايا السياسية في البلاد ، فيهم من الذكور (٧٤%) تقريبا وفيهم من الاناث (٤٦%) من المبحوثين . بينما لم يظهر بعض المبحوثين أي أهتمام يذكر بالقضايا السياسية في البلاد بواقع (٤٠%) من العينة ، فيهم من الذكور نحو (٢٦%) وفيهم من الاناث (٥٤%) تقريبا . والجدول الأتي يوضح ذلك .

جدول رقم (٤) يوضح مدى اهتمام المبحوثين بالقضايا السياسية في البلاد

جنس المبحوث / الخيار	ذكور		اناث		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
أهتم	١٠٨	٧٣,٩	٧١	٤٦,١	١٧٩	٥٩,٦
لا أهتم	٣٨	٢٦,١	٨٣	٥٣,٩	١٢١	٤٠,٤
المجموع	١٤٦	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

أظهرت الدراسة ، أن ثمة معطيات جوهرية وذات طابع بنيوي ، يوليها المبحوثين أهتماماً ملفتاً ، لا لكونها تعود بالمنفعة عليهم ، بقدر ما تفرزه من تداعيات وانعكاسات سلبية تلقي بظلالها في كل حالة نريد أن نتوجه بها الى المبحوثين عن القضايا التي تشغل أهتمامهم . لذا تبين أن ثمة مؤشرات أشرها المبحوثين تمثل مخاطر حقيقية في الظرف الراهن ، وهذا الامر لا يؤكده المبحوثون فقط ، وانما تؤشره جملة الدراسات الدولية والتقارير الموسمية التي تصدرها المنظمات الدولية حول خطورة ما يجري في العراق. وبدءاً تبين وفقا للتسلسل المرتبي أن مخاطر الفساد المالي مثلت المرتبة الاولى لدى المبحوثين بواقع (٨٥%) .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

في حين جاء بالمرتبة الثانية التنظيمات المتطرفة (داعش) لتشكل المخاطر المضافة الى استثنائيات الظرف الراهن بواقع (٥٥%) من المبحوثين ، وهذا الأمر ليس بأقل تأثيراً مما يقاس الى الجانب الاقتصادي . فالتنظيمات المتطرفة والمشهورة بـ(داعش) استنزفت قدرات البلد وأولها استنزاف المورد الشبابي ، وهذا ما نلاحظه من حجم التشييع الجنائزي المستمر للشباب الذين يلتحقون بالمواجهات الدائرة مع هذه التنظيمات ، فضلا عن ذلك ما تراكم من انعكاسات اجتماعية ونفسية واقتصادية على العوائل العراقية بسبب فقدان أحد الابناء وترك خلفه عائلة وأطفال دون معيل.

هذا وتبين أن مخاطر الفقر مثلت المرتبة الثالثة لدى المبحوثين بواقع (٥٤%) تقريبا . في حين جاء بالمرتبة الرابعة مخاطر التنظيمات المسلحة (الميليشيات) لتشكل ما نسبته (٣٧%) من العينة . واللافت للنظر أن هذه التنظيمات تعمل على عدة مستويات من حياة الانسان العراقي فتؤثر فيه أيما تأثير ، لعل أخطرها تجنيد الشباب واستقطابهم([٢٣]). وهذا الامر لا يحدث أعتباطاً ، بل يبرر في غياب زاضح لتأثير فعالية المؤسسات التعليمية الرسمية مما يستعاض عنها باحلالٍ ثقافي واضح تمارسه هذه التنظيمات ، ومن ثم تخلق جيلاً ذو ترسيخ ثقافي معين([٢٤]). وجاء بالمرتبة الخامسة مؤشر التقشف الاقتصادي ليشكل ما نسبته (٢١%) من المبحوثين ، وذلك المؤشر يعطي انطباعاً حول المخاطر التي تتربص بالعوائل ذات الدخول المتوسطة ، خاصة ما يتعلق باجراءات تقليل الرواتب أو الابطاء في استيفائها . وأخيراً مثلت أزمة التعايش مع الاخرين المرتبة السادسة بواقع (٩%) من المبحوثين . وهذا المؤشر ذات أبعاد عدة تتعلق أولا بأزمة الثقة بين فرد وفرد ، وبين جماعة وجماعة ، والا كيف نفسر العنف الطائفي ، أضف لذلك تداعيات الانتماءات الحزبية والتنظيمات المسلحة وما تؤول اليه من محاذير تفاعلية واضحة ، تجعل الاصدقاء فيما بينهم سواء في مجال الدراسة او العمل يخشون بعضهم البعض .

جدول رقم (٥) يوضح أنواع المخاطر كما يدركها المبحوثين

أنواع المخاطر	التسلسل المرتبي	العدد	%
الفساد المالي	١	١٥٣	٨٥,٤
التنظيمات المتطرفة (داعش)	٢	٩٩	٥٥,٣
الفقر	٣	٩٦	٥٣,٦
التنظيمات المسلحة (الميليشيات)	٤	٦٧	٣٧,٤
التقشف الاقتصادي	٥	٣٨	٢١,٢
أزمة الثقة مع الاخرين	٦	١٧	٩,٤

أظهرت الدراسة الاتجاهات الخاصة بالمبحوثين حيال الاطمئنان على حياتهم في البلاد ، وقد تبين أن أكثر من نصف العينة بواقع (٦٧%) أظهروا عدم شعورهم بالامان على حياتهم في البلاد ، فهم من الذكور (٧٧%) تقريبا وفيهم من الاناث (٥٨%) تقريبا . في حين يظهر لنا بعض المبحوثين رغبة تؤشر على

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

الاطمئنان بواقع (٣٣%) من العينة ، فيهم من الذكور (٢٣,٣%) وفيهم من الاناث (٤٢,٣%) من العينة . والجدول الأتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٦) يوضح مدى اطمئنان المبحوثين حيال الحياة في البلاد

جنس المبحوث / الخيار	ذكور		اناث		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	٣٤	٢٣,٣	٦٥	٤٢,٣	٩٩	٣٣
لا	١١٢	٧٦,٧	٨٩	٥٧,٧	٢٠١	٦٧
المجموع	١٤٦	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يحدثنا المبحوثين عن الاسباب الكامنة وراء شعورهم بعد م الاطمئنان على الحياة في البلاد ، وقد تبين حسب بيانات الجدول رقم (٧) أن أغلب أفراد العينة من الذكور والاناث بواقع (٧٥%) أشروا حالة اليأس من اصلاح الواقع السياسي ليمثل بذلك المرتبة الاولى وفقا للتسلسل المرتبي . بينما جاء في المرتبة الثانية عدم وجود ضمان اقتصادي بواقع (٤٨%) من العينة . في حين جاء بالمرتبة الثالثة خطر جماعات التطرف بواقع (٣٠%) من العينة . هذا اذ تبين ان ضبابية المستقبل بشكل عام جاء بالمرتبة الرابعة بواقع (٢١%) من العينة . وأخيراً جاء بالمرتبة الخامسة نزوح بعض الافراد من مناطقهم بواقع (١٠%) من العينة تقريبا . وواضح من مطالعة هذه المؤشرات ، أن ادراك المبحوثين لقضايا واشكاليات الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد تحيلهم الى أشخاص يحذرون واقعهم ويتوجسون خوفاً على المستقبل عموما .

جدول رقم (٧) يوضح أسباب عدم الاطمئنان عل الحياة في البلاد

الأسباب	التسلسل المرتبي	العدد	%
اليأس من أصلاح الواقع السياسي	١	١٥١	٧٥,١
عدم وجود ضمان اقتصادي	٢	٩٧	٤٨,٢
خطر جماعات التطرف	٣	٦١	٣٠,٣
ضبابية المستقبل بشكل عام	٤	٤٢	٢٠,٨
كوني من النازحين ولم أعد بعد	٥	٢٠	٩,٩

ملاحظة : تم قياس النسب المئوية حسب الاجابات التي أشرت أنها لا تشعر بالاطمئنان على الحياة في البلاد

في نفس السياق ، يبين لنا المبحوثين علاقة مؤشرات المخاطر التي أشروها في الجدول (٧) بانعكاساتها على أسرهم ، إذ وافق هذا الرأي نحو أكثر من (٨٢%) من العينة فيهم من الذكور ما نسبته (٨٨%) تقريبا وفيهم من الاناث ما نسبته (٧٥%) . في حين لم يوافق ذلك نحو (١٧,٥%) من العينة فيهم من الذكور (١٢%) تقريبا وفيهم من الاناث (٢٥%) تقريبا . وواضح من هذه المعطيات أن غالبية أفراد العينة يؤشرون التأثير الواضح الذي تتركه المخاطر التي مر على ذكرها في الجدول السابق على حياة الأسر

واستقرارها ، وإن هذا الأمر يبدو منطقيا اذا ما رأينا حجم التأثيرات التي تتركها مخاطر الحياة . وهذا على الأقل ما يؤشره المبحوثين في الجدول الأتي :

جدول رقم (٨) يوضح علاقة المخاطر بالضرر الذي يصيب أسر المبحوثين

جنس المبحوث / الخيار	ذكور		اناث		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
أوافق	٩٩	٨٨,٣	٦٧	٧٥,٣	١٦٦	٨٢,٥
لا أوافق	١٣	١١,٦	٢٢	٢٤,٧	٣٥	١٧,٥
المجموع	١١٢	١٠٠	٨٩	١٠٠	٢٠١	١٠٠

هذا ويحدثنا الجدول رقم (٩) عن المخاطر التي تمتد تأثيرها الى الأسر العراقية ، إذ تبين وفقا للتسلسل المرتبي ، أن عدم القدرة على تغطية نفقات الأسرة جاء بالمرتبة الاولى بواقع (٥٦%) من العينة . بينما جاء بالمرتبة الثانية العجز الاقتصادي واحتمالية تقليص رواتب الوالدين أو أحدهما بواقع (٣١%) تقريبا وجاء بالمرتبة الثالثة موت أحد أفراد الأسرة بسبب النزاعات المسلحة ضد جماعات التطرف بواقع (١٩%) تقريبا . في حين جاء بالمرتبة الرابعة خلافات أفراد العائلة بسبب الانتماء الحزبي بواقع (٩%) من العينة . وأخيراً مَثّل كفالة زوجة أخي المتوفى وأولاده المرتبة الخامسة بواقع (٨%) تقريبا . ويبدو واضحا عند استعراضنا للبيانات ، أن المبحوثين يدركون جيداً المؤشرات الأكثر تأثيراً على حياة أسرهم ، واذا مارأينا المؤشر الاول فهو يحكي عن واقع الفقر وانعكاساته على الأسرة الى جانب الظرف الاقتصادي الاستثنائي الذي يمر به البلد وما تركه من أثار سواء كانت معنوية أم مادية على أسر المبحوثين ، والخطر الذي يتهدد المبحوثين هنا هو خشية أن يؤثر ذلك على استقطاع أو تلكؤ في استلام رواتب الموظفين سيما أن بعض المبحوثين من أصحاب ذوي الدخل الثابت . الى جانب تزايد أعداد الضحايا من الشباب حصرا وما تراكم على أثر ذلك من انعكاسات تعلقت بتنامي مشكلة الارامل والايتام .

المحور الثالث : عرض وتحليل بيانات انعكاسات مخاطر الحياة كما يراها أفراد العينة

بعد أن تبين بوجود مؤشرات تحكي عن واقع المخاطر في البلاد ، لا بد توجيه أسئلة أخرى الى المبحوثين فيما يتعلق بجملة من الحالات التي تدرجنا في طرحها ، بدءاً بالامور الشخصية والعلمية ، التي تتضمن علاقة المخاطر بالمستوى العلمي للمبحوثين ، الى جانب علاقة المخاطر بالانتماء الحزبي ، وما يترتب على ذلك ، فضلا عن معرفة علاقة المخاطر بتجنيد الشباب في النزاعات المسلحة ، ومعرفة أيضا علاقة المخاطر برغبة هجرة الشباب خارج البلاد . وأخيراً ، تم الاستفهام من المبحوثين فيما اذا كانت هناك ثمة حلول أو بدائل لتقليل حدة المخاطر في البلاد . ولمعرفة العلاقة بشكل تفصيلي ، لجأنا الى مقارنة اجابات المبحوثين بمستوياتهم الاقتصادية ، لذا أجاب نحو (١٩٠) مبحوثا بواقع (٦٣%) من العينة أن هناك علاقة أكيدة تخطر في ذهن الشباب عندما يؤقنون أن

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

أختصاصهم المعرفي أو العلمي ، لا يسعفهم بالضمان الاقتصادي ، مما يولد لديهم شعوراً متزايداً بالمخاطر ، هذا وظهر منهم وبنسبة (٨٨،٥%) من ذوي التحصيل الدراسي المتدنٍ ، وبنسبة (٥٤،٤%) من ذوي التحصيل الدراسي المتوسط ، وبنسبة (٣١%) تقريبا من ذوي التحصيل الدراسي العالي . أما رفض المبحوثين الارتباط السببي بين علاقة عدم ضمان الاختصاص لوظيفة ما والشعور بالمخاطر ، فقد أجابه نحو (١١٠) مبحوثا بواقع (٣٧%) من العينة تقريبا ، ظهر منهم وبنسبة (١١،٥%) من ذوي التحصيل الدراسي المتدنٍ ، وبنسبة (٤٥،٦%) من ذوي التحصيل الدراسي المتوسط ، وبنسبة (٦٩،٣%) من ذوي التحصيل الدراسي العالي . ولابد توضيح أمر ما ، وهو أن الفروقات تتضح أكثر كلما نظرنا الى أرتباط علاقة المستويات الاقتصادية المتدنية للمبحوثين والتعرض للمخاطر . في حين يقل هذا المستوى من الارتباط عند أصحاب المستويات الاقتصادية المتوسطة ، ويقل أكثر عند أصحاب المستويات الاقتصادية العالية ، وهذا ما تؤشره النسب المتتالية (٨٨،٥ ، ٥٤،٤ ، ٣٠،٧) ، نفهم من كل ذلك ، أن الشعور بالمخاطر والتعرض لها ذات علاقة بالمستويات الاقتصادية للمبحوثين . والجدول الأتي يوضح ذلك :

جدول رقم (٩) يوضح علاقة شعور المبحوثين بالمخاطر بعدم الضمان في الحصول على وظيفة

المستوى الاقتصادي / الخيار	متدنٍ		متوسط		عالٍ		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نعم	٩٣	٨٨،٥	٨٥	٥٤،٤	١٢	٣٠،٧	١٩٠	٦٣،٣
لا	١٢	١١،٥	٧١	٤٥،٦	٢٧	٦٩،٣	١١٠	٣٦،٧
المجموع	١٥٠	١٠٠	١٥٦	١٠٠	٣٩	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يعرض الجدول رقم (١٠) اجابات المبحوثين حول العلاقة ما بين عدم الضمان الاقتصادي للاختصاص وتدنٍ المستوى العلمي للمبحوثين حسب المستويات الاقتصادية . واللافت للنظر أن المؤشر الانعكاسي يزداد وتيرة عند أصحاب المستوى الاقتصادي المتدنٍ وينخفض عند أصحاب المستويات الاقتصادية المتوسطة ، ثم يزداد إنخفاضاً عند أصحاب المستويات الاقتصادية العالية . لذا أضهرت المعطيات أن نحو (١٠٣) مبحوثا أجابوا بتوافر العلاقة بين تدني المستوى العلمي وعدم الضمان الاقتصادي للمهنة بواقع (٥٤،٢%) من العينة ، أجاب منهم وبنسبة (٧٦،٣%) من أصحاب المستوى الاقتصادي المتدنٍ ، وبنسبة (٣٤،١%) من أصحاب المستوى الاقتصادي المتوسط ، وبنسبة (٢٥%) من أصحاب المستوى الاقتصادي العالٍ . في حين أظهر المبحوثين عكس هذه العلاقة وأكدوا على تلازمها ، وهذا ماأكده نحو (٨٧) مبحوثا بواقع (٤٦%) من العينة تقريبا . أجاب منهم وبنسبة (٢٤%) تقريبا من أصحاب المستوى الاقتصادي المتدنٍ ، وبنسبة (٦٦%) من أصحاب المستوى الاقتصادي المتوسط ، وبنسبة (٧٥%) من أصحاب المستوى الاقتصادي العالٍ .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

جدول رقم (١٠) يوضح عدم الضمان الاقتصادي للاختصاص وتدني المستوى العلمي للمبحوثين حسب المستويات الاقتصادية

المستوى الاقتصادي / الخيار	متدنٍ		متوسط		عالٍ		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نعم	٧١	٧٦,٣	٢٩	٣٤,١	٣	٢٥	١٠٣	٥٤,٢
لا	٢٢	٢٣,٧	٥٦	٦٥,٩	٩	٧٥	٨٧	٤٥,٨
المجموع	٩٣	١٠٠	٨٥	١٠٠	١٢	١٠٠	١٩٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (١١) مدى أتفاق المبحوثين حيال عدم الضمان في الحصول على وظيفة وتزايد الدافع نحو الانتماء للتنظيمات الحزبية ، وهذا ما أشره نحو نصف عينة الذكور بواقع (٥٦%) . في حين أظهر المبحوثون العكس من ذلك بواقع (٤٤%) من العينة تقريبا . يبدو هنا أن أدراك المبحوثين للبدائل المتاحة أمامهم ليست بدائل مؤسساتية رسمية ، فضلا عن ذلك ، أن الواقع الاجتماعي في العراق تتجاذبه التنظيمات (الحزبية) وتفوق في تأثيرها على سلوك الافراد أكثر من المؤسسات الرسمية ، بل لا نبالغ إن قلنا أن مصادر العيش والأمن تدخل وتخرج عبر مخارج ومداخل هذه التنظيمات ، لذا يرى فيها الفرد العراقي مقصد للحصول على وظيفة ما.*

جدول رقم (١١) يوضح عدم ضمان الاختصاص لمهنة ما والدافع نحو الانتماء للتنظيمات الحزبية

الأسباب	التسلسل المرتبي	العدد
نعم	٨٢	٥٦,١
لا	٦٤	٤٣,٩
المجموع	١٤٦*	١٠٠

*تسجل الاجابات هنا حصراً لفئة الذكور ، وتم استثناء الاناث لعدم الاجابة من قبل فئة الاناث وهذا ما يعطي بداءةً عدم وجود انتماءات انثوية في الاحزاب وقد لا يكون ذلك السبب متوافربل يعود الى اللامبالاة في الاجابة على السؤال من قبل الطالبات .

تكشف البيانات المعروضة في الجدول رقم (١٢) الدافع الحقيقي لانتماء المبحوثين في التنظيمات الحزبية وهو كما بدأ دافعاً أقتصاديا ، وهذا ما أكده نحو (٨٩%) من العينة مقابل (١١%) تقريبا الذين لم يظهروا الدافع الاقتصادي علناً . ربما ذلك يعود الى ايمان هؤلاء بافكار الحزب ، أو الطموح في الوصول الى السلطة ، لكن مع ذلك هذا لا يبرر غياب الدافع الاقتصادي عن هؤلاء المبحوثين([٢٥]).

جدول رقم (١٢) يوضح الغرض الاقتصادي من الانتماء للتنظيمات الحزبية

الأسباب	التسلسل المرتبي	العدد
نعم	٧٣	٨٩,١
لا	٩	١٠,٩
المجموع	٨٢	١٠٠

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

توجهنا بسؤالٍ الى المبحوثين ، عما أذا تم تجنيدهم ضد جماعات التطرف ، فتبين أن (٥٥%) تقريبا أكدوا لنا ذلك . في حين لم يؤكد أيا من المبحوثين الرأي أعلاه بواقع (٤٥,٢%) من العينة . وواضح من المؤشر الاول المتمثل بعدد المبحوثين الذين تم تجنيدهم من قبل التنظيمات المسلحة والحزبية ضد جماعات التطرف ، أن تلك الحالة واضحة وموجودة لدى الشباب ، وقد لا نخطى أن قلنا أن ملامح العسكرة واضحة من خلال ما نشاهده من ارتداء الزي العسكري والالتحاق في المناطق الملتهبة ، فضلا عما يؤكد ذلك ، الاجازات الدراسية التي تمنح للطلبة الراغبين في الالتحاق .

جدول رقم (١٣) يوضح تجنيد الشباب من قبل التنظيمات السياسية ضد جماعات التطرف

الخيارات	العدد	%
نعم	٤٥	٥٤,٨
لا	٣٧	٤٥,٢
المجموع	٨٢	١٠٠

هذا ولتأكيد حالة توافر الطلاب المبحوثين في النزاع ضد جماعات التطرف ، تبين أن تواجدهم هذا يتحقق عبر آليتين هما : أثناء العطلة الصيفية ، أو أثناء الدراسة والتفرغ منها ، لذا أكد ما نسبته (٦٩%) من المبحوثين تقريبا أنهم يتواجدون ضمن دائرة النزاع المسلح أثناء العطلة الصيفية . في حين أكد ما نسبته (٣٢%) من المبحوثين أنهم حصلوا على تفرغ من كلياتهم في الجامعة ضمن اجازات مقررة لذلك . لابد أن نشير هنا ، أن ثمة توجه مؤسسي نحو أعطاء وفسح المجال للطلاب الراغبين في الالتحاق ، وما يؤكد ذلك هو ما أتجهت اليه وزارة التعليم العالي مؤخراً الى أقرار الحالة أعلاه ضمن استثناءات رسمية سواء فيما التفرغ أو عدم شمول الطلاب بالرسوب أو السماح لهم بأداء أدوار تكميلية للامتحان ..

جدول رقم (١٤) يوضح كيفية التحاق المبحوثين في النزاعات المسلحة

الكيفية	العدد	%
أثناء العطلة الصيفية	٣١	٦٨,٨
التفرغ أثناء الدراسة	١٤	٣١,٢
المجموع	٤٥	١٠٠

لا شك ، أن خيارات الأفراد المبحوثين الذين يعيشون في ظروف غير مستقرة تتنوع وإحدى هذه الخيارات التي وجدناها متوافرة عن الشباب ، التمني بالهجرة خارج البلد ، ربما تعلل وتيرة ذلك ، بالتوجه العام والهوس الذي أصاب الشباب عموماً من جراء تزايد اللجوء الى البلدان الاوربية . لذا أكد المبحوثون أنهم أكثر رغبة في الهجرة بواقع (٥٤%) من مجمل وحدات العينة ، فيهم من الذكور نحو (٧٣%) وفيهم من الاناث نحو (٣٦%) تقريبا . في حين لم يظهر لنا ذات الانطباع ما نسبته (٤٦%) من العينة ، فيهم من الذكور نحو (٢٧%) تقريبا وفيهم من الاناث نحو (٦٤%) من العينة . هنا لابد أن نبين ، أن الدافع نحو الهجرة يزداد بشكل ملفت على الأقل وفقا لهذه المعطيات ، التي تؤشر ، أن نصف عينة البحث من

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

الذكور والاناث يظهرون تلك الرغبة ، وهذا أمر يؤشر أغتراب شريحة الشباب في العراق مما ينذر أجمالاً بوجود تهديد حقيقي بامكانية نضوب البلد من الشبيبة .

جدول رقم (١٥) يوضح علاقة المخاطر برغبة الشباب الجامعي في الهجرة خارج البلد

جنس المبحوث / الخيار	ذكور		اناث		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	١٠٧	٧٣,٣	٥٥	٣٥,٧	١٦٢	٥٤
لا	٣٩	٢٦,٧	٩٩	٦٤,٣	١٣٨	٤٦
المجموع	١٤٦	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

إن الرغبة في الهجرة قد تعترضها عوائق تؤجل تحقيقها ، لذا لزاماً علينا أن نتوجه الى المبحوثين بسؤالٍ عن هذه العوائق . لذا أظهرت المعطيات وفقا للتسلسل المرتبي ، أن رفض عوائل المبحوثين لقرار الهجرة أحال دون تحقق ما يريده الشباب فجاء بالمرتبة الاولى بواقع (٥٨%) من العينة . في حين جاء بالمرتبة الثانية ضألة المال لدى المبحوثين مما أعاقهم عن الهجرة بواقع (٣٧,٦%) من العينة . بينما مَثّل الارتباط بالدراسة المرتبة الثالثة بواقع (٢٦%) من العينة تقريبا . وأخيراً مَثّل الارتباط بالزواج في بادىء الأمر المرتبة الرابعة بواقع (٢٤%) من العينة . الملاحظ ازاء هذه المعطيات ، أن ثمة أرتباط مؤسسي _ اجتماعي ، يجعل المبحوثين مترددين من الهجرة ، وهذه تنحصر بالمؤشر الأول والثالث والرابع ، أما مؤشر عدم توفر المال للسفر ، فهو يبدو مؤشر ذات جهد فردي يمكن للمبحوث تحصيله بأية طريقة ولعل أبرزها الأقتراض أو ربما بعضهم لديه المال سواء أنه يعمل أو أي شيء من هذا القبيل .

جدول رقم (١٦) يوضح موانع عدم هجرة الشباب رغم تحقق الدافع

الأسباب	التسلسل المرتبي	العدد	%
رفض العائلة لقرار الهجرة	١	٩٤	٥٨,٠
عدم توفر المال للسفر	٢	٦١	٣٧,٦
أرتباطي بالدراسة	٣	٤٢	٢٥,٩
أرتباطي بالزواج في البداية	٤	٣٩	٢٤,٠

أخيراً ، يعرض الجدول (١٧) المقترحات المعطاة من قبل المبحوثين ، وبدءاً جاء تحسين الحالة الأمنية والاستقرار السياسي في البلاد بالمرتبة الأولى بواقع (٥٧%) من العينة . في حين جاء التخلص من الفساد المالي والأداري بالمرتبة الثانية بواقع (٣٣%) من العينة . بينما مَثّل التخلص من الطائفية المرتبة الثالثة بواقع (٢٩,٦%) من العينة . في حين جاء النهوض الاقتصادي بالبلد وتشجيع القطاعات الأنتاجية بالمرتبة الرابعة بواقع (٢٥,٦%) من العينة . بينما شكل التقسيم كبديل لفض النزاعات المرتبة الخامسة بواقع (١٧%) من العينة وجاء تطوير الجانب الدبلوماسي والعسكري مع الدول القوية المرتبة السادسة بواقع (١٠,٦%) من العينة.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

جدول رقم (١٧) يوضح المقترحات المعطاة من قبل المبحوثين

المقترحات	التسلسل المرتبي	العدد	%
تحسين الحالة الأمنية والاستقرار السياسي	١	١٧١	٥٧,٠
التخلص من الفساد المالي والاداري	٢	٩٩	٣٣,٠
التخلص من الطائفية	٣	٨٩	٢٩,٦
النهوض الاقتصادي بالبلد وتشجيع القطاعات الانتاجية	٤	٧٧	٢٥,٦
التقسيم كبديل لفض النزاعات	٥	٥١	١٧,٠
تطوير الجانب الدبلوماسي والسياسي والعسكري مع الدول القوية	٦	٣٢	١٠,٦

استنتاجات البحث :

١. تبين أن ثمة حالات أشرها المبحوثين تمثل مخاطر حقيقية في الظرف الراهن ، وهذا الامر لا يؤكده المبحوثون فقط ، وانما تؤشره جملة الدراسات الدولية والتقارير الموسمية التي تصدرها المنظمات الدولية حول خطورة ما يجري في العراق. وبدءاً تبين وفقا للتسلسل المرتبي أن مخاطر الفساد المالي مثلت المرتبة الاولى لدى المبحوثين بواقع (٨٥%) . في حين جاء بالمرتبة الثانية التنظيمات المتطرفة (داعش) لتشكل المخاطر المضافة الى استثنائيات الظرف الراهن بواقع (٥٥%) من المبحوثين ، وهذا الأمر ليس بأقل تأثيراً مما يقاس الى الجانب الاقتصادي . هذا وتبين أن مخاطر الفقر مثلت المرتبة الثالثة لدى المبحوثين بواقع (٥٤%) تقريبا . في حين جاء بالمرتبة الرابعة مخاطر التنظيمات المسلحة (الميليشيات) لتشكل ما نسبته (٣٧%) من العينة . وجاء بالمرتبة الخامسة مؤشر التقشف الاقتصادي ليشكل ما نسبته (٢١%) من المبحوثين ، وذلك المؤشر يعطي انطباعاً حول المخاطر التي تتربص بالعوائل ذات الدخول المتوسطة ، خاصة ما يتعلق باجراءات تقليل الرواتب أو الابطاء في استيفائها . وأخيراً مثلت أزمة التعايش مع الاخرين المرتبة السادسة بواقع (٩%) من المبحوثين .

٢. إن أغلب أفراد العينة من الذكور والاناث بواقع (٧٥%) أشروا حالة اليأس من اصلاح الواقع السياسي ليمثل بذلك المرتبة الاولى وفقا للتسلسل المرتبي . بينما جاء في المرتبة الثانية عدم وجود ضمان اقتصادي بواقع (٤٨%) من العينة . في حين جاء بالمرتبة الثالثة خطر جماعات التطرف بواقع (٣٠%) من العينة . هذا اذ تبين ان ضبابية المستقبل بشكل عام جاء بالمرتبة الرابعة بواقع (٢١%) من العينة . وأخيراً جاء بالمرتبة الخامسة نزوح بعض الافراد من مناطقهم بواقع (١٠%) من العينة تقريبا.

٣. أظهرت الدراسة أراء المبحوثين حول علاقة مؤشرات المخاطر التي أشروها في الجدول (٧) بانعكاساتها على أسرهم ، إذ وافق هذا الرأي نحو أكثر من (٨٢%) من العينة فيهم من الذكور ما نسبته (٨٨%) تقريبا وفيهم من الاناث ما نسبته (٧٥%) . في حين لم يوافق ذلك نحو (١٧,٥%) من العينة فيهم من الذكور (١٢%) تقريبا وفيهم من الاناث (٢٥%) تقريبا .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

٤. تبين وفقا للتسلسل المرتبي ، أن عدم القدرة على تغطية نفقات الأسرة جاء بالمرتبة الاولى بواقع (٥٦%) من العينة . بينما جاء بالمرتبة الثانية العجز الاقتصادي واحتمالية تقليص رواتب الوالدين أو أحدهما بواقع (٣١%) تقريبا وجاء بالمرتبة الثالثة موت أحد أفراد الأسرة بسبب النزاعات المسلحة ضد جماعات التطرف بواقع (١٩%) تقريبا . في حين جاء بالمرتبة الرابعة خلافات أفراد العائلة بسبب الانتماء الحزبي بواقع (٩%) من العينة . وأخيراً مَثّل كفالة زوجة أخي المتوفى وأولاده المرتبة الخامسة بواقع (٨%) تقريبا.

٥. أجاب نحو (١٩٠) مبحوثا بواقع (٦٣%) من العينة أن هناك علاقة أكيدة تخطر في ذهن الشباب عندما يؤقنون أن أختصاصهم المعرفي أو العلمي ، لا يسعفهم بالضمان الاقتصادي ، مما يولد لديهم شعوراً متزايداً بالمخاطر ، هذا وظهر منهم وبنسبة (٨٨،٥%) من ذوي التحصيل الدراسي المتدنٍ ، وبنسبة (٥٤،٤%) من ذوي التحصيل الدراسي المتوسط ، وبنسبة (٣١%) تقريبا من ذوي التحصيل الدراسي العالي . أما رفض المبحوثين الارتباط السببي بين علاقة عدم ضمان الاختصاص لوظيفة ما والشعور بالمخاطر ، فقد أجابه نحو (١١٠) مبحوثا بواقع (٣٧%) من العينة تقريبا ، ظهر منهم وبنسبة (١١،٥%) من ذوي التحصيل الدراسي المتدنٍ ، وبنسبة (٤٥،٦%) من ذوي التحصيل الدراسي المتوسط ، وبنسبة (٦٩،٣%) من ذوي التحصيل الدراسي العالي .

٦. أظهرت المعطيات مدى أتفاق المبحوثين حيال عدم الضمان في الحصول على وظيفة وتزايد الدافع نحو الانتماء للتنظيمات الحزبية ، وهذا ما أشره نحو نصف عينة الذكور بواقع (٥٦%) . في حين أظهر المبحوثون العكس من ذلك بواقع (٤٤%) من العينة تقريبا.

٧. أظهرت المعطيات أن ثمة حالة تجنيد للشباب ضد جماعات التطرف ، فتبين أن (٥٥%) تقريبا أكدوا لنا ذلك . في حين لم يؤكد أيا من المبحوثين الرأي أعلاه بواقع (٤٥،٢%) من العينة .

٨. ولتأكيد حالة توافر الطلاب المبحوثين في النزاع ضد جماعات التطرف ، تبين أن تواجدهم هذا يتحقق عبر آليتين هما : أثناء العطلة الصيفية ، أو أثناء الدراسة والتفرغ منها ، لذا أكد ما نسبته (٦٩%) من المبحوثين تقريبا أنهم يتواجدون ضمن دائرة النزاع المسلح أثناء العطلة الصيفية . في حين أكد ما نسبته (٣٢%) من المبحوثين أنهم حصلوا على تفرغ من كلياتهم في الجامعة ضمن اجازات مقررة لذلك .

٩. أظهرت الدراسة المقترحات المعطاة من قبل المبحوثين ، وبدءاً جاء تحسين الحالة الأمنية والاستقرار السياسي في البلاد بالمرتبة الأولى بواقع (٥٧%) من العينة . في حين جاء التخلص من الفساد المالي والأداري بالمرتبة الثانية بواقع (٣٣%) من العينة . بينما مَثّل التخلص من الطائفية المرتبة الثالثة بواقع (٢٩،٦%) من العينة . في حين جاء النهوض الاقتصادي بالبلد وتشجيع القطاعات الأنتاجية بالمرتبة الرابعة بواقع (٢٥،٦%) من

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

العينة . بينما شكل التقسيم كبديل لفض النزاعات المرتبة الخامسة بواقع (١٧%) من العينة وجاء تطوير الجانب الدبلوماسي والعسكري مع الدول القوية المرتبة السادسة بواقع (١٠,٦%) من العينة.

توصيات البحث :

- ضرورة تبني سياسة تنموية شاملة ، ولا بد توجه مؤسسات الدولة نحو فئة الشباب للارتقاء بطموحاتهم نحو التنفيذ لا سيما استيعابهم ضمن مشاريع أقتصادية هادفة .
- ضرورة التنسيق بين سوق العمل والاعداد المتزايدة للخريجين ، ويتم ذلك وفق الية تنسيقية حول العدد المقبول في الجامعات ، الى جانب تفعيل المعاهد والاعداديات المهنية لغرض استيعاب تزايد عدد الطلاب الراغبين بالحصول على شهادة .
- ضرورة تفعيل المشاريع الصغيرة لغرض استيعاب أكبر عدد من الشباب في هذه المشاريع .

هوامش البحث :

١.تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤.
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/-2014-human-development-report.html

٢ . أولريش بيك ، مجتمع المخاطرة ، ترجمة د. جورج كتورة ، د. الهام الشعراني ، ط١ ، ٢٠٠٩ (المكتبة الشرقية ، بيروت) ، ص٦٧وما بعدها .

٣ . د. عاطف عبد المنعم واخرون ، مشروع الطرق المؤدية الى التعليم العالي ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، (تقييم وأدارة المخاطر) ، ٢٠٠٨.

٤ .
https://www.google.iq/?gfe_rd=cr&ei=y8xGWK_fJ4_Y8AfE9roQ&gws_rd=ssl#q=%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9+pdf

٥ . إذ نشير الى وصف المؤشرات نظريا وفي هذا المبحث ، انما أردنا طرحها مبدئيا ومن ثم نحاول استجلائها من المعطيات الميدانية .

٦ . د. كريم محمد حمزه ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (مزايا ومعوقات) ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ١٩، السنة ٢٠٠٧ ، ص٢٠

٧ . د. عبد الاله بلقزيز ، الدولة والمجتمع (جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ،ط١، (الشبكة العربية للنشر، بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص٥٨

٨ . ينظر : د. كامل المرياتي ، دة .رجاء محمد قاسم ، التنمية البشرية والنظام القيمي للشباب ، الملتقى العربي الأول ،(دور الشباب في التنمية البشرية) ، بغداد ٢٠١٣ .

٩ . ماكس فيبر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ، ترجمة : صلاح هلال ، مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري ، ط١ ، (المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١١) ، ص٢٩ وما بعدها .

١٠ . د. متعب مناف ، لماذا المجتمع المدني ؟ بحث في سوسيولوجيا الانتماء والولاء ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد ٣٦، ٢٠٠٤ ، ص٣٨

١١ . أمحمد مالكي ، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعي والانسانية ، ٣٠-٣١ أذار / مارس ٢٠١٣ ، ص١٥ .

[١٢] . للمزيد ينظر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ، التعرض للمخاطر والتنمية البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

[١٣] . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، التغلب على الحواجز (قابلية التنقل البشري والتنمية) ، ص٢٦:

https://www.google.iq/?gfe_rd=cr&ei=nSFIWN7FGKqz8weN0KzYBQ&gws_rd=ssl#q=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85+2009 .

[١٤] . المصدر نفسه ، ص٢٧.

[١٥] . للمزيد ينظر : د. عدنان ياسين مصطفى ، م.م فنار سالم عطوان ، التهجير القسري والامن الانساني ، دراسة اجتماعية للاسر العراقية المهجرة ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٠ ، ص١٧-١٨.

[١٦] . ينظر : نبراس عدنان المطيري ، المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ٢٠٠٥ .

[١٧] . الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع ، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ ، بيت الحكمة ، العدد (٣٧) ٢٠٠٤ ، ص٨٨-٨٩.

[١٨] . ينظر : آلان تورين ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة جورج سليمان ، مراجعة سميرة ريشا ، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١) .

[١٩] . د. حسين اسماعيل محمود ، مبادىء علم الاحصاء ، ج١، (مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٥) ، ص١٦٥.

[٢٠] . د. احسان محمد الحسن ، د. عبد الحسين الزيني ، الاحصاء الاجتماعي ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٢) ، ص١٣٣.

[٢١] . المصدر نفسه ، ١٩٧.

[٢٢] . ثمة أسباب أخرى تدعم التفوق العددي للطلاب في الظرف الراهن وفي جامعة القادسية حصراً ، تعود في جملتها الى الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد لا سيمّا الحروب مع التظيمات الارهابية وما آلت اليه هذه الأمور من ترك الدراسة فضلا عن أسباب تتعلق بالحالة الأقتصادية والانخراط في سوق العمل الى جانب نفور بعض الطلاب من الجامعة والانخراط في مهن عسكرية ...

[٢٣] . ينظر : Weber ,M., The Theory of Social and Economic Organization , Henderson , A. and Parsons , T., (trans.) (eds.) , Ill. : Free Press. 1947 .

[٢٤] . ينظر : بيير بورديو ، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الأجتماع التربوي) ، ترجمة : نظير جاهل ، ط١ ، (المركز الثقافي العربي ، بيروت، ١٩٩٤) .

[٢٥] . يوضح أبن خلدون في مقدمته الشهيرة أن : (الجاه مفيد للمال) وتلك دلالة واضحة عن أن العصبية المتجلية في السلطة تجلب الثروة أو المال ويزداد الاندفاع نحوها سيما في الطور الثاني والثالث من أطوار الدولة وهما طور (المجد والعظمة) وطور (الهرم والاضمحلال) ، راجع : د. محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، معالم نظرية في التاريخ الاسلامي ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد) بلا تاريخ .

مصادر البحث :

أولريش بيك ، مجتمع المخاطرة ، ترجمة د. جورج كتورة ، د. الهام الشعراني ، ط١ ، ٢٠٠٩ (المكتبة الشرقية ، بيروت)

آلان تورين ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة جورج سليمان ، مراجعة سميرة ريشا ، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١) .

بيير بورديو ، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الأجتماع التربوي) ، ترجمة : نظير جاهل ، ط١ ، (المركز الثقافي العربي ، بيروت، ١٩٩٤) .

د.حسين اسماعيل محمود ، مبادىء علم الاحصاء ، ج١، (مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٥)

د. احسان محمد الحسن ، د. عبد الحسين الزيني ، الاحصاء الاجتماعي ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٢)

DOI: 10.18018/URUK/017-10/438-461

د. عبـد الالـه بلقزيـز ، الدولـة والمجتمـع (جـدليات التوحيـد والانقسـام في الاجتمـاع العربـي المعاصـر ،ط١، (الشـبكة العربيـة للنشر، بيروت ، ٢٠٠٨)

د. عـدنان ياسـين مصـطفى ، م.م فنـار سـالم عطـوان ، التهجيـر القسـري والامـن الانسـاني ، دراسـة اجتماعيـة للاسـر العراقيـة المهجـرة ، مجلـة دراسـات اجتماعيـة ، بيـت الحكمـة ، العـدد (٢٣) ، ٢٠١٠

د. كـريم محمد حمـزه ، شـبكة الحمايـة الاجتماعيـة في العـراق (مزايـا ومعوقـات) ، مجلـة دراسـات اقتصـادية ، بيـت الحكمـة ، العـدد ١٩، السنة ٢٠٠٧

مـاكس فيبر ، مفـاهيم أساسـية في علـم الاجتمـاع ، ترجمـة : صـلاح هـلال ، مراجعـة وتقـديم وتعليـق محمد الجـوهري ، ط١ ، (المركـز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١١)

د. متعـب منـاف ، لمـاذا المجتمـع المـدني ؟ بحـث في سوسـيولوجيا الانتماء والولاء ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد ٣٦، ٢٠٠٤

د. محمد عابـد الجـابري ، العصـبية والدولـة ، معـالم نظريـة فـي التـاريخ الاسـلامي ، (دار الشـؤون الثقافيـة العامـة ، بغـداد) بـلا تاريخ .

مصادر انكليزية:

Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, Henderson, A. and Parsons, T., (trans.) (eds.) , III. : Free Press. 1947.

مصادر البحث:

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/-2014-human-development-report.html

https://www.google.iq/?gfe_rd=cr&ei=y8xGWK_fJ4_Y8AfE9roQ&gws_rd=ssl#q=%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9+pdf

https://www.google.iq/?gfe_rd=cr&ei=nSFIWN7FGKqz8weN0KzYBQ&gws_rd=ssl#q=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85+2009.

The risk of life and social impact indicators in Iraq
A field study based on the Human Development Report 2014

Abstract

Discusses the current research the risks of life indicators were also monitored by the Human Development Report (2014) and then, they are dealing with these indicators Application to the case of Iraq and accumulates the risk persisted level of crisis has become linked to the title of the current situation, it is sufficient to monitor these indicators but research aims also, the implications of these indicators analyzed by selecting a sample rate of 300 units, including university students, to know the risks monitored by this segment type, represent the research community here in Diwaniya in the Middle Euphrates from Iraq for not room for human research.